

Distr.: General  
31 December 2021  
Arabic  
Original: French



رسالة مؤرخة 16 كانون الأول/ديسمبر 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس  
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2048 (2012) بشأن غينيا - بيساو

أتشرف بأن أحيل طيه تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2048 (2012) بشأن  
غينيا - بيساو، الذي يتضمن سرداً لأنشطة اللجنة في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون  
الأول/ديسمبر 2021. ويُقدّم هذا التقرير، الذي وافقت عليه اللجنة، وفقاً لمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة  
29 آذار/مارس 1995 (S/1995/234).

وأرجو ممتناً توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما  
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) طارق الأدب

رئيس لجنة مجلس الأمن

المنشأة عملاً بالقرار 2048 (2012)

بشأن غينيا - بيساو



## تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2048 (2012) بشأن غينيا - بيساو

[الأصل: بالإنكليزية]

### أولاً - مقدمة

- 1 - يغطي هذا التقرير المقدم من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2048 (2012) بشأن غينيا - بيساو الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.
- 2 - وكان مكتب اللجنة يتألف من طارق الأدب (تونس) رئيساً، وممثل لكينيا نائباً للرئيس.

### ثانياً - معلومات أساسية

- 3 - فرض مجلس الأمن، بموجب الفقرة 4 من قراره 2048 (2012)، حظراً على سفر خمسة أشخاص أُدرجت أسماؤهم في قائمة الجزاءات، وأنشأ بموجب الفقرة 9 من ذلك القرار لجنة للإشراف على تنفيذ التدابير المحددة الأهداف. وفي 18 تموز/يوليه 2012، أقرت اللجنة إدراج أسماء ستة أشخاص آخرين. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، وافقت اللجنة على رفع اسم فرد واحد من القائمة.
- 4 - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية عن نظام الجزاءات المتعلق بغينيا - بيساو في تقارير اللجنة السنوية السابقة.

### ثالثاً - موجز أنشطة اللجنة

- 5 - لم تعقد اللجنة أي اجتماعات خلال عام 2021، واضطلعت بأعمالها عن طريق إجراءات خطية.

### رابعاً - الإعفاءات

- 6 - ترد الإعفاءات من حظر السفر في الفقرة 5 من القرار 2048 (2012).
- 7 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتلق اللجنة أي طلب للحصول على إعفاء.

### خامساً - قائمة الجزاءات

- 8 - تحدّد الفقرة 6 من القرار 2048 (2012) المعايير المتبعة في إدراج أسماء الأفراد في قائمة الأشخاص الخاضعين لحظر السفر. ويرد في المبادئ التوجيهية المنظمة لسير عمل اللجنة بيان الإجراءات التي ينبغي اتباعها في طلب إدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها.
- 9 - ولم يطرأ على القائمة أي إضافة أو حذف. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كانت أسماء 10 أفراد مدرجة في قائمة جزاءات اللجنة.

## سادسا - الدعم الإداري والفني المقدم من الأمانة العامة

10 - قدمت شعبة شؤون مجلس الأمن الدعم الفني والإجرائي إلى رئيس اللجنة وأعضائها. وقُدِّم الدعم الاستشاري أيضا إلى الدول الأعضاء لتعزيز فهم نظام الجزاءات، ولتسهيل تنفيذ تدابير الجزاءات. وقُدِّمت إلى الأعضاء الجدد في المجلس أيضا إحاطات توجيهية لتعريفهم بالمسائل المحددة ذات الصلة بنظام الجزاءات. واستكمالا لتلك الإحاطات، نظمت الأمانة العامة، في الفترة من 3 إلى 6 كانون الأول/ديسمبر، دورة تدريبية تجريبية بشأن مسائل تتعلق بتصميم الجزاءات وتنفيذها ورصدها وتقييمها وتعديلها وإعادة تصميمها للأعضاء الجدد في المجلس.

11 - وعملت الشعبة مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال من أجل تيسير عقد اللجنة اجتماعات حضورية بما يتماشى مع التوجيهات والقيود ذات الصلة بكوفيد-19 وواصلت إتاحة عقد اجتماعات افتراضية كخيار بديل.

12 - وواصلت الأمانة العامة تحديث وتعهد القائمة الموحدة للأمم المتحدة وقوائم الجزاءات الخاصة بكل لجنة باللغات الرسمية الست وأشكال عرضها الثلاثة. وعلاوة على ذلك، أدخلت الأمانة العامة تحسينات على الاستخدام الفعال للقوائم وإمكانية الوصول إليها، فضلا عن مواصلة تطوير نموذج البيانات بجميع اللغات الرسمية الست الذي وافقت عليه في عام 2011 اللجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، على نحو ما طلبه المجلس في الفقرة 54 من قراره 2368 (2017). وفي كانون الأول/ديسمبر، عقدت الأمانة العامة اجتماعات غير رسمية مع أصحاب المصلحة المعنيين لعرض هيكل نموذج البيانات الجديد لكل من القائمة الموحدة وقوائم الجزاءات الخاصة بكل لجنة من اللجان قبل بدء تطبيق النموذج الجديد رسميا.